تطور المجاز وأثره في بيان الإبداع الشعري
ـ مجازات المتنبي أنموذجا ـ

أ.   عبد القادر بحي
المركز الجامعي لتامنغست

تعد اللغة العربية منبعا يغذي الفكر، وينمي الشعور، بفضل ما تتيحه من إمكانات تعبيرية، وظواهر أسلوبية مختلفة منها العدول الذي قد ينشأ عن خروج اللفظ عن معناه الأصلي إلى معناه الفرعي لعلاقة تربط بينهما مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي ، وهو ما يعرف في علم البيان بالتعبير المجازي، الذي ظهرت بوادره في بيئات مختلفة في ثوب غير محدد، ولون غير مميز كالجنين في مرحلة أولى مجملة غير مفصلة، لا تصح تسميته ما لم يظهر في واقع الدنيا، فعرف بمعناه دون لفظه عند الرواد، وسموه الاتساع في الكلام، والاختصار، والعام المراد به الخاص، وغير ذلك، وحتى وإن تكلم بعضهم بالمجاز فهو لا يعني به معناه الدقيق، فلذلك: " يتمحض التوسع للدلالة على كل مظاهر الخروج والعدول في نطاق الجملة عن ... الأصل، ويصبح في النظرية اللغوية مؤشر الصراع بين إرادة القانون، وحاجات الفرد إلى حرية التعبير " <1> ، ومن أولئك الرواد سيبويه <2>، وأبو عبيدة <3> .

ولقد عرف المجاز مقابلا للحقيقة عند علم هذه الأمة، وأديبها الأكبر، وحامل لواء بلاغتها الاصطلاحية الجاحظ، فكانت دراسته " للمجاز صورة صادقة لبحوث المعتزلة " <4>، و" استعماله لكلمتي الحقيقة والمجاز في الحيوان يدخل في استعمال البلاغيين المتأخرين، فقد استعملهما بمعناهما الدقيق " <5> .

وجهود المعتزلة واضحة الأثر في تجلية مفهوم المجاز، وتحديد قسماته، وهذا استثناء للمعنى العام الذي شاع، لأن: " الدلالة العامة للمجاز لم تكن هي الدلالة السائدة، لأن دلالة المصطلح أخذت في التحديد والتبلور منذ القرن الثالث في بيئة المعتزلة بوجه خاص، ... ولقد ساهم توسعهم في استغلال التفسير المجازي في بلورة مفهوم " المجاز " نفسه، وتحديد دلالته تحديدا لم يكن موجودا عند غيرهم " <6> .

وقد أفاد ابن قتيبة من الجاحظ ـ خصوصا ـ في نوع المجاز المسمى " الاستعارة "، وجاء تعريفه إياها لغويا وصفيا، يصف ما حدث للتكوين الاستعاري، المبني على المعنى الأصلي والتجوز عنه، أي الحقيقة والمجاز، والرباط الجامع بينهما، أما الأثر الفني ـ الذي يحدثه تغيير السياق ـ الناتج عن انتقال من معناها الحقيقي إلى المعنى المجازي، فقد صرفه عنه مواجهته للذين قضوا على القرآن بالتناقض <7> .

وسار في فلك مفهوم المجاز على سبيل التوسع والاختصار ابن المعتز <8>، وقدامة بن جعفر <9>، وغيرهما كثير .

وإن ما يعتري الكائنات من تغير في أطوارها المختلفة، قد يعتري الألفاظ أيضا كذلك، فقد تتغير شكلا ومبنى، أو تتغير معنى، كأن تنتقل الكلمة من معنى إلى آخر، أو تضيف إلى معناها معنى آخر جديدا دون تترك الأول، فتتعدد بذلك المعاني التي تدل عليها، وتستعمل في أي واحد منها على حسب الأحوال والمقامات، وينضوي تحت الجهة الثانية الدلالات المجازية، وسنعرض فيما يلي لمفهوم هذه الدلالة في اللغة والاصطلاح .

أولا: في اللغة:

بالرجوع إلى المعاجم والكتب اللغوية والبلاغية يتبين الناظر فيها أن المعنى الاصطلاحي للمجاز يتضمن معناه اللغوي، ولا يكاد يلحظ كبير اختلاف سوى أن اللغوي مجاز في الأماكن، والاصطلاحي مجاز في الألفاظ والمعاني، لكن معنى الانتقال ثابت في كل منهما .

وقد تنبه ابن فارس إلى ذلك الارتباط بين المعنيين لكلمة المجاز حين ذكر أن المجاز اصطلاحا: مأخوذ من جاز يجوز إذا استن ماضيا، نقول: جاز بنا فلان، هذا هو الأصل، ثم نقول: يجوز أن تفعل كذا، أي ينفذ ولا يرد ولا يمنع، فهذا تأويل قولنا مجاز، أي أن الكلام الحقيقي يمضي لسننه لا يعترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقربه منه إلا أن فيه من استعارة وغيرها مما ليس في الأول <10>، فالمجاز في اللغة من: " جزت المكان وأجزته ... وعبرنا مجازة النهر وهي الجسر ... وأصله من أجازه ماء يجوز به الطريق أي: سقاه، واسم ذلك الماء الجواز ... وخذوا أجوزتكم، وهو صك المسافر لئلا يتعرض له " <2>، فترك أسلوب الحقيقة واستعمال أسلوب المجاز أمر واقع جائز لا يرد ولا يمنع كون المجاز طريقا من " طرق القول ومآخذه " <11> .

وقد ربط عبد القاهر اشتقاق المجاز بعدول اللفظ عن موضعه الأصلي قائلا: " المجاز مفعل من جاز الشيء يجوزه إذا تعداه، وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وصف بأنه مجاز، على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي، أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولا " <12>، وبهذا يعد عبد القاهر ومن جاراه كالرازي والسيد أحمد الهاشمي <13> من أدق من بحث في الكشف عن العلاقة بين اللغة والاصطلاح في اشتقاق لفظ المجاز .

أما ابن الأثير فقد ربط تعريف المجاز في اللغة بالانتقال المكاني، وهذه هي حقيقة المجاز، ثم استعمل في المعاني، أي في نقل الألفاظ من محل إلى محل استنادا إلى العلاقة التي تصل المعنى الأول بالمعنى الثاني، وتمنحه حق المشروعية في التعبير " كقولنا زيد أسد، فإن زيدا إنسان، والأسد هو هذا الحيوان المعروف، وقد جزنا من الإنسانية إلى الأسدية: أي عبرنا من هذه إلى هذه لوصلة بينهما، وتلك الوصلة هي صفة الشجاعة " <14> ف " الجواز في الأماكن حقيقة، ويستعمل في المعاني، ومنه الجواز العقلي " <15> .

ومما سبق نخلص إلى أن المجاز مصدر ميمي على زنة مفعل بمعنى الجوز والتعدية، ثم نقل إلى اللفظ، أو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار أنها جائزة مكانها الأصلي، فيكون المصدر بمعنى اسم الفاعل، أو بمعنى اسم المفعول باعتبار أنها مجوز بها مكانها الأصلي .

ثم إن تعاريف المجاز التي توظف " الكلمة المستعملة " تشير ـ بذلك ـ إلى عدم جواز الاشتقاق منه، لأنه اسم للفظ، والاشتقاق لا يكون إلا من المعاني والأحداث، وهذا منتف عند من يسوق في تعريفه " استعمال الكلمة " لأن " استعمال الكلمة " تعريف بالمعنى المصدري، والمصدر أصل كل المشتقات، و"الكلمة المستعملة " تعريف بالمعنى الاسمي <16> .

ثانيا: في الاصطلاح:

لقد أكد عبد القاهر الجرجاني مجانسة المعنى المجازي للمعنى الحقيقي بقوله: " ... المجاز كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضع لملاحظة بين الأول والثاني " <17> .

وحد السكاكي المجاز بقوله: " وأما المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق، استعمالا في الغير، بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع " <18>، وعرفه الخطيب بأنه " الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه

يصح، مع قرينة عدم إرادته " <19>، " فلا بد من العلاقة ليخرج الغلط " <20> .

ويقوم المجاز عند عبد القاهر الجرجاني على مراعاة عنصرين:

أحدهما: نقل الكلمة من معناها الموضوع والثابت إلى معنى لم توضع له ابتداء.

والثاني: وجود ملاحظة ومناسبة بين المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول إليه.

ويقصد بالملاحظة وجه الشبه القائم بين المشبه والمشبه به، وهذا ما عرف عند البلاغيين ـ بعده ـ بالجامع بين المستعار والمستعار له، وهذه الملاحظة تقوى وتضعف، يقول عبد القاهر الجرجاني: " ومعنى الملاحظة هو: أنها تستند في الجملة إلى غير هذا الذي تريده بها الآن، إلا أن هذا الاستناد يقوى ويضعف " <21>، وهذه الملاحظة تضعف في المجاز المرسل <22>، وتقوى في الاستعارة <23>، فإذا خلا النقل من الملاحظة سقط المجاز .

كما لم يرتض عبد القاهر الاستعارات التي جمعها ابن دريد في كتابه تحت باب أسماه " باب الاستعارات "، من تلك الاستعارات " الوغى للحرب "، وفي الأصل اختلاط الأصوات، والغيث والسماء للمطر، وغير ذلك كثير مثل الظعينة للبعير والهودج، وهي في الأصل للمرأة في الهودج، ولما انتهى من عد ما تيسر له من الصور التي أوردها ابن دريد قال: " فالوجه في هذا الذي رأوه من إطلاق الاستعارة على ما هو تشبيه كما هو شرط أهل العلم بالشعر وعلى ما ليس من التشبيه في شيء، ولكنه نقل اللفظ عن الشيء إلى الشيء بسبب اختصاص وضرب من الملابسة بينهما، وخلط أحدهما بالآخر أنهم كانوا نظروا إلى ما يتعارفه الناس في معنى العارية، وأنها شيء حول عن مالكه، ونقل عن مقره الذي هو أصل في استحقاقه إلى ما ليس بأصل، ولم يراعوا عرف القوم .

وليس هذا بالمذهب المرضي، بل الصواب أن تقصر الاستعارة على ما نقله نقل التشبيه للمبالغة، لأن هذا نقل يطرد على حد واحد، وله فوائد عظيمة، ونتائج شريفة، فالتطفل به على غيره في الذكر وتركه مغمورا فيما بين أشياء ليس لها في نقلها مثل نظامه ولا أمثال فوائده ضعف من الرأي وتقصير في النظر " <24>.

فالنقل وحده غير كاف في تحقيق المجاز الاستعاري، بل لا بد أن يشفع بالملاحظة، وقصد المبالغة في التشبيه، والاستعارة تتواتر وتطرد على علاقة واحدة وهي التشبيه، لذلك عظمت منفعتها، وكثر ماؤها .

وعبد القاهر يشير إلى أن النقل في الاستعارة إنما يقع على المعنى دون اللفظ " لا يستعار اللفظ مجردا عن المعنى، ولكن يستعار المعنى " <25> لأن النقل إنما هو خروج عن معناه الأصلي فلا يكون مقصودا، ولكن المسألة هي " أن الاستعارة إنما هي ادعاء معنى الاسم للشيء لا نقل الاسم عن الشيء " <26>، وهذا حل وسط بين القائلين بالمتواضع والمستعمل .

أما السكاكي فيخالف عبد القاهر، فيرى أن المنقول في الاستعارة هو اللفظ بمعناه وليس المعنى وحده، وفي هذا يقول: " وقولي بالتحقيق: احتراز أن لا تخرج الاستعارة التي هي من باب المجاز نظرا إلى دعوى استعمالها فيما هي موضوعة له " <27>، وهو رأي الخطيب ـ أيضا ـ حيث يرى أن النقل في الاستعارة واقع على اللفظ بمعناه بدليل استفتاحه تعريف المجاز اللغوي في المفرد بعبارة: " الكلمة المستعملة " دون " استعمال الكلمة " .

والاستعارة في اللغة من " استعار الشيء منه طلب أن يعطيه إياه " <28> " وأن العرب تقول أرى الدهر يستعيرني شبابي أي يأخذه مني " <29> أو " ... أن يكون للفظ أصل في الوضع اللغوي معروفا تدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلا غير لازم، فيكون هناك كالعارية " <30>.

ومن ثم فالاستعارة في اللغة هي رفع الشيء وتحويله من موضع إلى آخر، أو نقله من يد المعير إلى يد المستعير للانتفاع به .

وهذا يتأتى في جانب الألفاظ ـ أيضا ـ فيستعار اللفظ، وينقل عن معناه الحقيقي إلى معناه المجازي لعلاقة بينهما، كالصداقة النابتة بين المعير والمستعير.

والاستعارة بهذا المعنى قريبة من المعنى الاصطلاحي وهو " نقل الاسم عن أصله إلى غيره للتشبيه بينهما على حد المبالغة " <31> .

والمجاز والتشبيه والاستعارة عند الرواد، والعلماء الأوائل مصطلحات تطلق بالنظر إلى مفهوم النقل العام، لذلك اضطرب استعمالها في ميدان النقد إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني فثبت أركان تلك العرائس بالنظر إلى قوة الملاحظة أو ضعفها .

ويبدو المفهوم اللغوي للمجاز واضحا عند نقاد مجازات المتني، وهذا المفهوم تلقفه ذهن أبي عمرو بن العلاء وهو يعلق على بيت ذي الرمة :

أقامت به حتى ذوى العود والتوى *** وساق الثريا في ملاءته الفجر <32> .

يقول: ولا أعلم كلاما أحسن من قوله: وساق الثريا في ملاءته الفجر، ولا ملاءة له، وإنما هي استعارة " <33> .

ثم توالت جهود العلماء في هذا الشأن إلى أن جاء الرماني محاولا ضبط مفهوم الاستعارة بقوله: الاستعارة تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة ،و الفرق بين الاستعارة والتشبيه: أن ما كان بأداة التشبيه في الكلام فهو على أصله، لم يغير عنه في الاستعمال، وليس كذلك الاستعارة، لأن مخرج الاستعارة مخرج ما العبارة ليست له في أصل اللغة، وكل استعارة فلا بد فيها من أشياء: مستعار ومستعار له، ومستعار منه، فاللفظ المستعار قد نقل عن أصل إلى فرع للبيان، وكل استعارة بليغة فهي جمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما، يكسب بيان أحدهما بالآخر كالتشبيه، إلا أنه بنقل الكلمة، والتشبيه بأداته الدالة عليه في اللغة، وكل استعارة حسنة فهي توجب بلاغة بيان لا تنوب منابه الحقيقة، وذلك أنه لو كانت تقوم مقامها الحقيقة، كانت أولى به، ولم تجز الاستعارة، وكل استعارة فلا بد لها من حقيقة، وهي أصل الدلالة على المعنى في اللغة، كقول امرئ القيس" قيد الأوابد " والحقيقة فيه " مانع الأوابد "، و" قيد الأوابد " أبلغ وأحسن، ... " <34>.

فالرماني يربط بين الوضع اللغوي، والأصل المعجمي (اللغوي)، ويصف الاستعارة بأنها انتقال من الأصل إلى الفرع، وذكر أحد أركان الاستعارة، وهو " النقل "، ولم يذكر ركنين مهمين غير النقل، وهما العلاقة والقرينة، وأشار إلى الغرض من نقل الكلمة من أصلها اللغوي إلى معناها المجازي، وهو الإبانة .

فالرماني قد فهم الاستعارة على أنها عملية لغوية، يتم بها نقل الكلمة من الاستعمال المتداول إلى آخر غير متداول .

ثم دعم مفهومه للاستعارة بأمثلة، منها قوله تعالى: { إنا لما طغى الماء حملناكم في الجارية } < الحاقة، 11 >، قال: " حقيقته علا، والاستعارة أبلغ لأن طغى علا قاهرا، وهو مبالغة في عظم الحال " <35> .

فتحليل الرماني للآية دقيق جدا، فجلال النعم يظهر بقدر عظم المصائب، وكلمة (طغى) أبلغ في القصد، والمراد إذا قوبلت بكلمة " علا " لأنها توحي بمعنى بغيض إلى النفس، عكس " علا " إذا جردت عن القرينة .

لكن لم يرد في تحليله إشارة إلى المجاز المرسل الذي علاقته السببية في " حملناكم " لأن الحمل كان لآباء المخاطبين، فالمحمول حقيقة في السفينة هم سبب في المخاطبين الممتن عليهم بالانجاء .

وأفاد منه معاصره الحاتمي تعريفه للاستعارة حين قال: وحقيقة الاستعارة أنها كلمة منقولة من شيء قد جعلت له، إلى شيء لم تجعل له، وهي على ثلاثة أضرب ... أولها: الاستعارة المستحسنة، وهي التي موقعها في البيان فوق موقع الحقيقة، كقول الله تعالى: { إنا لما طغى الماء } <الحاقة، 11>، فحقيقة طغى: علا، فلما قال تعالى :{ طغى }، جعله علوا مفرطا، فصار لهذه الاستعارة حظ في البيان لم يكن للحقيقة ... والنوع الثاني: الاستعارة المستهجنة، وإنما سميت مستهجنة لأنهم استعاروا لما يعقل أسماء وألفاظ ما لا يعقل، كقول الحطيئة:

فما برح الولدان حتى رأيته   على البكر يمريه بساق وحافر

فقبح لما استعار للرجل موقع قدمه: حافرا ...، والنوع الثالث من الثاني: لأنهم استعاروا لما لا يعقل اسما لما يعقل، كقول حميد بن ثور الهلالي:

عجبت لها أنى يكون غناؤها   فصيحا، ولم تفغر بمنطقها فما .

هذا الشاعر وصف حمامة، وأراد أن يقول لم نفغر منقارا، فقال: " لم تفغر فما فحسن، ولو قال الإنسان لم يفغر منقارا لقبح وساء في اللفظ ..." <36>

ويضيف ابن جني إضافات تعمق المفهوم اللغوي للمجاز قارنا بين الحقيقة والمجاز في تعريفه: " الحقيقة ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز ما كان بضد ذلك " <37> .

وهذا التعريف على ـ وجازته ـ يفيد دعائم وشروطا يبنى عليها مفهوم المجاز منها:

1 ـ وصف الكلمة بالحقيقة والمجاز ـ بعد الاستعمال .

2 ـ أشار إلى الوضع الأول للكلمة ومعناها الأصلي (الحقيقة) .

3 ـ الحقيقة أصل والمجاز فرع، ولا تحمل الكلمة على الفرع إلا عند تعذر الحمل على الأصل .

4 ـ قوله: " والمجاز بضد ذلك " مفهومه أن المجاز لم يقر في الاستعمال على أصل الوضع اللغوي .

5 ـ اشتمل هذا التعريف على أحد أركان المجاز وهو " النقل "، وخلا من ركنيه الباقيين (العلاقة والقرينة)، إلا أنه أشار إلى القرينة في مواضع أخرى دون ذلك الموضع حيث قال في أحدها عند حديثه عن المجاز: " لكن لا يفضي إلى ذلك

إلا بقرينة تسقط الشبهة " <38>، أما العلاقة فقد جعل الأصل فيها التشبيه في كل مجاز، وهذا ينبئ عن تفطن ابن جني إلى المجاز بالاستعارة، من ذلك ما مثل به لشجاعة العربية في المجاز بالحذف قوله تعالى حكاية عن إخوة يوسف: {واسأل القرية التي كنا فيها } < يوسف، 82> .

قال ابن جني: " فيه المعاني الثلاثة:

أما الاتساع: فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله ... ألا تراك تقول: وكم من قرية مسئولة، وتقول: القرى وتسآلك، كقولك: أنت وشأنك، فهذا ونحوه اتساع .

و أما التشبيه: فلأنها شبهت بمن يصح سؤاله ...

و أما التوكيد: فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة

فكأنهم تضمنوا لأبيهم ـ عليه السلام ـ أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم، وهذا تناه في تصحيح الخبر، أي: لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت من عادته الجواب " <39> .

ومما يلاحظ على هذا التحليل لابن جني أنه يوجه الآية الكريمة على طريق الاستعارة بالكناية .

ويقول ابن رشيق: قال أبو الفتح عثمان بن جني: الاستعارة لا تكون إلا للمبالغة، وإلا فهي حقيقة " <40> .

ويتابع الجرجاني علي بن عبد العزيز من سبقه في تعريف الاستعارة فهي ـ في نظره ـ: ما اكتفي فيها بالاسم المستعار عن الأصل، ونقلت العبارة، فجعلت في مكان غيرها، وملاكها: تقريب الشبه، ومناسبة المستعار له للمستعار منه، وامتزاج اللفظ بالمعنى، حتى لا يوجد بينهما منافرة، ولا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر <41> .

وبعد أقل من مئة عام، يأتي عبد القاهر الجرجاني فيعطي للمجاز مذاقا جديدا، لكن خالفه السكاكي حين سلك ـ في دراسته المجاز ـ مسلك العلمية القائمة على المنطق والتدقيق وسبر الأغوار .

هذا المفهوم اللغوي للمجاز كان له الأثر الأكبر في موقف نقاد المتني من مجازاته، خاصة وأنه شاعر نابه فحل ،عالي الطبع، لا يدع حقل اللغة هادئا يمر عليه مرور الكرام، وإنما يكون أحيانا كأنه الإعصار يقتلع الكلمات من هنا ويغرسها هناك، ويهز ثوابت الكلمات، ويحدث تنظيما جديدا في مواقع الكلمات .

وهذا الصنيع متجه إلى الأشياء التي جعلت اللغة دليلا عليها ،يعني أن الشاعر سلط عليها قوة الخيال، وقوة الطبع، فاهتزت ماهياتها، وتغيرت وتبدلت، فانتزعت عنها الدلالات، والعلامات اللغوية التي وضعت لها، ودخلت في عالم آخر اكتسبت أوصافه وأحواله، فاكتسبت لغته .

مجازات المتني في ميزان النقاد :

تعيين مجازات المتني وشرحها استنادا إلى المفهوم اللغوي للمجاز :

أولا: تعيين المجاز :

أ ـ شراح الديوان :

ابن جني :

في قول المتنبي لمحمد بن إسحاق التنوخي، وقد هجي على لسانه:

و أكره من ذباب السيف طعما وأمضى في الأمور من القضاء <42>

يقول: " ذباب السيف " طرفه، واستعار له " الطعم " <43>.

صاحب الشرح المنسوب للمعري:

في قول المتنبي في مدح ابن عمار :

قد صبغت خدها الدماء كما يصبغ خد الخريدة الخجل <44>

يقول: خد الأرض: استعارة <45>

الواحدي :

في مدح أخ عبد الله البحتري :

ولا الديار التي كان الحبيب بها تشكو إلي، ولا أشكو إلى أحد <46>

يقول: شكواها ليست بحقيقة، وإنما هي مجاز <47>.

ابن عدلان :

في قول المتنبي في سيف الدولة :

أغركم طول الجيوش وعرضها علي شروب للجيوش أكول <48>

يقول: ... والأكل والشرب ذكرهما على سبيل الاستعارة <49> .

ب ـ شراح المشكل :

ابن فورجة :

في قول المتنبي في سيف الدولة:

قفي تغرم الأولى من اللحظ مهجتي بثانية والمتلف الشيء غارمه <50>

قال ابن فورجة: هذا المعنى مثل قول القائل، ولا أعلم أقبل أبي الطيب أم بعده

يا مسقما جسمي بأول نظرة في النظرة الأخرى إليك شفائي

إلا أن هذا البيت لا مجاز فيه، وبيت أبي الطيب فيه مجاز <51> .

ثانيا: شرح مجازات المتنبي :

أ ـ شراح الديوان:

ابن جني:

في قول المتنبي يمدح كافورا:

من الجآذر في زي الأعاريب حمر الحلي والمطايا والجلابيب <52>

يقول: جعل كونهن جآذر حقيقة، وكونهن أعاريب مجازا وتشبيها، وذلك للمبالغة .

ونحوه قوله في مدح عبد الرحمن المبارك الأنطاكي :

نحن ركب ملجن في زي ناس فوق طير لها شخوص الجمال <53>

وحمر الحلي لأنهن غنيات، فحليهن ذهب، وحمر المطايا أكرم من غيرها وهي من إبل الملوك، وحمر الجلابيب لأنهن شواب <54> .

المعري:

في قول المتنبي في مدح ابن عمار :

فما حاولت في أرض مقاما ولا أزمعت عن أرض زوالا <55> .

يقول: ما أقمت في مكان لأني متنقل من أرض، ولا زلت عن أرض، أي عن الذي جعله كالأرض يمسي ويصبح عليه، فإذا كان كذلك، فلم يقم على الأرض الحقيقة، ولا زال عن الأرض المستعارة، وهي ظهر البعير <56> .

الواحدي :

في قول المتنبي ـ وهو في المكتب في صباه ـ :

نصر الفعال على المطال كأنما خال السؤال على النوال محرما <57>

يقول: " ولو روي المقال كان أحسن ليكون في مقابلة الفعال، يقول: نصر فعله على القول، وعطاءه على المطل، أي يعطي ولا يعد ولا يماطل، كأنه ظن أن السؤال حرام على النوال، ولا يحوج إلى السؤال، بل يسبق النوال السؤال، وهذا مجاز وتوسع، لأن النوال لا يوصف بأنه يحرم عليه شيء، ولكنه أراد أن يذكر تباعده عن الإلجاء إلى السؤال " <58> .

ابن عدلان:

في قول المتنبي يعزي سيف الدولة بأخته الصغرى :

و قتلت الزمان علما فما يغر ب قولا ولا يجدد فعلا <59> .

يقول: يريد أنت عرفت الزمان وأحواله وصروفه معرفة تامة، فلا يأتي بشيء لم تعرفه، ولا يفعل جديدا لم تره، فقد قتلته علما بأمره وإحاطة بوجوه تصرفه، فما يسمعك قولا تستغربه، ولا يجد لك فعلا تهيبه، ولا يطرقك إلا بما قد عرفته، وأحطت بأمثاله وجربته، وأجري هذا كله على سبيل الاستعارة، ومن بديع الكلام <60> .

شراح المشكل:

ابن فورجة :

في قول المتنبي يمدح عضد الدولة:

و لو قلنا فدى لك من يساوي دعونا بالبقاء لمن قلاكا <61>

قال أبو المرشد سليمان المعري: قال ابن فورجة: هذا الكلام كأنه محمول على دليل الخطاب، وكأنه إذا قال فداك من يساويك، فقد قال: لا فداك من يساويك، وهذا مجاز لا حقيقة، ويعقب أبو المرشد على الواحدي " وبين الفقهاء في دليل الخطاب خلاف، فمنهم مثبت، ومنهم ناف، يعني أن من قلاك ناقص عنك، فإنما يقليك لنقصانه عنك، وهذا أيضا مجاز، فكان من الواجب أن يقول: جميع الناس ناقصون بالقياس إليك، ولكن لما كان يقليه أيضا أحد الناقصين، حسن أن يقول ذلك " <62> .

ابن سيده :

في قول المتنبي يمدح أبا الحسن محمد بن عبيد الله العلوي :

أثر فيها وفي الحديد وما أثر في وجهه مهندها <63>

يقول:" ... فإذا قوله " أثر فيها " استعارة، ومجاز غريب، كأنه توهم الضربة عينا، بل هو عندي أبلغ، لأنه أمكنه التأثير في العرض كان له ما في الجوهر أمكن، لكنه مع ذلك قول شعري، أعني أنه ليس بحقيقة " <64> .

الكندي والأزدي:

في قول المتنبي يمدح عليا ابن إبراهيم التنوخي:

و كن كالموت لا يرثي لباك بكى منه، ويروى وهو صادي <65>

قال الكندي :

جعل الموت ريان صاديا على المجاز، أي يشرب من دمائهم ما يروى مثله من مثله، وهو من حرص كالصادي .

و أقول (الأزدي): لا معنى هنا لشرب الموت الدماء، وإنما جعل كثرة الإهلاك للموت بمنزلة كثرة الماء للصادي، ولكن الصادي يرويه كثرة الماء والموت لا يرويه كثرة الإهلاك، لأنه أخذ في الشرب ولم ينقطع <66> .

النقاد ينظرون نظرة توافقية بين أركان الصورة المجازية في أبيات المتني :

أ ـ شراح الديوان:

المعري :

في قول المتني يمدح أبا عبادة عبيد الله بن يحيى البحتري :

ما دار في خلد الأيام لي فرح   أبا عبادة ؛ حتى درت في خلدي <67>

يقول: " خلد الأيام: استعارة لطيفة، ولما ذكر الخلد وهو القلب قال: ما دار في قلب الأيام لي سرور حتى درت في قلبي، يعني: ما سررت منذ سمعت ذكرك في زماني هذا حتى قصدتك فسررت برؤيتك " <68>.

الواحدي :

في قول المتني يمدح أبا الفرج أحمد بن الحسين القاضي :

أمات رياح اللوم وهي عواصف   ومغنى العلا يودي، ورسم الندى يعفو <69>

يقول: سكن رياح اللؤم بعد شدة هبوبها، ولما استعار للؤم رياحا، استعار للعلى مغنى، وللندى رسما، حيث كانت الرياح تعفو الرسوم، وتمحو المغاني <70>.

ابن عدلان:

في قول المتني يمدح سيف الدولة:

تهدي نواظرها والحرب مظلمة   من الأسنة نار والقنا شمع <71>

يقول: خيل سيف الدولة يهدي نواظرها في وقائعه وظلمة الغبار اتقاد الأسنة التي تشبه المصابيح، لضيائها في رؤوس القنا، التي تشبه الشمع في إشراقها، وهذا من تشبيه شيئين بشيئين، وذلك غاية الإبداع، ولما استعار للأسنة نارا جعل القنا شمعا، وهذا في غاية الحسن " <72> .

ب ـ شراح المشكل:

أبو المرشد المعرى :

في قول المتني يمدح عبد الواحد بن أبي الأصبع الكاتب :

أو كان لا يسعى لمجد ماجد   إلا كذا فالغيث أبخل من سعى <73>

يقول: وهذا محمول على التأويل، لأنه أراد أبخل الساعين، وجعل الغيث ماجدا سعى بجود، والعرب إذا وصفت الشيء بصفة غيره استعارت له ألفاظه،

وأجرته مجراه في العبارة، كقوله تعالى: { والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين } <يوسف ،4> <74> .

ونستنتج مما سبق ذكره :

1 ـ كان تصور المجاز بديلا عن الحقيقة ـ لعلاقة المشابهة على سبيل الاستعارة بغرض التوسع أو التوكيد أو التشبيه ـ حاضرا حضورا بينا في تحليل الشراح لمجازات المتني وتذوقها، والمجاز صورة نابعة من أعماق النفس الشاعرة، في إطار معايشتها للتجربة الفنية، تستلهم تفاصيلها من الأشياء الكائنة (مادية أو معنوية)، لتعبر عن شعور ما، أو فكرة ما، بعيدا عن النقل الحركي للكلمات من الاستعمال الحقيقي إلى الاستعمال المجازي .

2 ـ كان ابن جني ينص على وجود استعارات، وأحيانا يطلق على بعض الاستعارات " استعارة ومجاز " في مثل قول المتني يرثي أخت سيف الدولة:

لا يملك الطرب المحزون منطقه ودمعه وهما في قبضة الطرب <75>

يقول: " ... وجعل للطرب قبضة، استعارة ومجازا " <76> .

ومن واقع فهمه للمجاز بأنه " للتوسع والتوكيد والتشبيه " <77> تكون الكلمة المنقولة من الاستعمال الحقيقي إلى الاستعمال غير المتعارف، استعارة لغويا ،مجازا فنيا، فالقبضة منقولة على سبيل الاستعارة، وتضاف إلى معاني الطرب فتكون مجازا، ويوضح ابن جي هذه الفكرة في تعليقه على بيت المتني في طاهر ابن الحسين :

كأن رحيلي كان من كف طاهر فأثبت كورى في ظهور المواهب <78>

يقول :" ... جعل للمواهب ظهورا: مجازا وتوسعا " <79> .

وقد ينص على أن الاستعارة " أي عملية النقل اللغوي " تستخدم للتشبيه: في بيت في مدح طاهر بن الحسين :

علا كتد الدنيا إلى كل غاية تسير سير الذلول براكب <80> .

يقول: " ... واستعار للدنيا كتدا تشبيها " <81>

وعلى أن المجاز " مجاز وتشبيه " في بيت في مدح كافور :

من الجآذر في زي الأعاريب حمر الحلي والمطايا والجلابيب <82>

يقول: " جعل كونهن جآذر حقيقة، وكونهن أعاريب مجازا وتشبيها، وذلك للمبالغة " <83> وأنه " لا تقع الاستعارة إلا للمبالغة، ولولا ذلك لكانت الحقيقة لا يجوز غيرها " <84> .

ويأتي الواحدي فيجعل المبالغة بديلا من الاستعارة " وهذا من مبالغة الشعراء يقصدون بمثل هذه المبالغة لا التحقيق " <85> .

واللافت للنظر أن صاحب الشرح المنسوب للمعرى، يمد أطناب فكرة أن الاستعارة أساسها التشبيه، فيحول المجاز في البيت إلى تشبيه ويفسره على أنه تشبيه في بيت (يمدح بدر بن عمار) :

و الخيل تبكي جلودها عرقا   فأدمع ما تسحها مقل <86>

يقول: " إنه أراد أن الخيل يسيل عرقها من شدة عدوها، وشبه العرق بالدمع، وشبه جلود الخيل بالعيون، وهذا تشبيه حسن، لأن الدمع والعرق لا يكونان إلا من الشدة " <87> .

ويدانيه ابن عدلان حين جعل المجاز تشبيها محذوف الركن الأول في بيت المتني يمدح عليا بن منصور الحاجب :

و بسمن عن برد خشيت أذيبه   من حر أنفاسي فكنت الذائبا <88>

يقول: " شبه أسنانهن لنقائها بالبرد، فذكر المشبه به، وحذف المشبه " <89> .

ونراه يقرن بين مصطلحي " الاستعارة والمجاز " مثلما فعل ابن جني <90>، ويلح ابن سيده على التفريق بين الاستعارة والمجاز على أساس من أن الاستعارة نوع من أنواع المجاز، فينص على وجود الاستعارة فقط <91> ، أو المجاز فقط <92>، أو هما معا في البيت الواحد <93> .

3 ـ تركيز النقاد على الاستعارة وذلك بملاحظة التناسب بين أركان الصورة المجازية، وموازنتهم بين صورتين مجازيتين للمتني، أو إحداهما له والأخرى لغيره خطوة تحسب في تطور المجاز، والسير به نحو النضج والاكتمال عند اللاحقين .

نقاد مجازات المتني بين الإفراط والتوسط ـ استنادا إلى المفهوم الفني والجمالي للمجاز ـ

1 ـ الصاحب بن عباد :

يقول: " ومن استرساله إلى الاستعارة التي لا يرضاها عاقل، ولا يلتفت إليها فاضل، قوله يمدح بدر بن عمار:

في الخد أن عزم الخليط رحيلا   مطر تزيد به الخدود محولا <94>

فالمحول من الخدود من البديع المردود، ثم لهذا الابتداء في القصيدة من العيوب ما يضيق الصدور " <95>.

ونقل العسكري هذا الرأي فقال بعدما أورد البيت: " قال إسماعيل بن عباد: لعمري إن الحول في الخدود من البديع المردود " <96> .

ويوظف ابن الأثير البيت شاهدا على حسن الاستعارة يقول: " وحيث انتهى الكلام إلى ههنا، وفرغت مما أردت تحقيقه، وبينت ما أردت بيانه، فإني أتبع ذلك بضرب الأمثلة للاستعارة التي يستفيد بها المتعلم، مالا يستفيده بذكر الحد والحقيقة، ....و على هذا الأسلوب ورد قول المتنبي :

في الخد أن عزم الخليط رحيلا   مطر تزيد به الخدود محولا " <97> .

2 ـ الحاتمي

يقول: ثم قلت وأخطأت في قولك مخاطبا كافورا الأخشيدي:

تفضح الشمس كلما ذرت الشم   س بشمس منيرة سوداء <98>

فكيف توصف الشمس وصبغتها البياض بالسواد ؛ وما وجه استعارة الشمس للأسود، إن كنت ذهبت في ذلك إلى الاستعارة ؟ فقال المتنبي: إنما ذهبت إلى قول النابغة:

فإنك شمس والملوك كواكب   إذا طلعت لم يبد منهن كوكب

فقلت له: إنما ذهبت في هذا إلى أنه في مجده وسؤدده، وبإضافة الملوك إليه، كالشمس التي تستر النجوم عند طلعتها، وأنت لم ترد إلا أن هذا الممدوح في أوصافه يفضح الشمس طالعة، وهو مع ذلك شمس سوداء، والشمس لا تكون سوداء إلا في حال كسوفها، ولم تذهب في هذا إلا إلى سواد جلدته، وقد أنبته في ظاهر الكلام بقولك: سوداء تأنيبا عاد معه المدح هجاء " <99>، " إنه لم يجعله شمسا في لونه، فيستحيل عليه السواد، وللشعراء في التشبيه أغراض، فإذا شبهوا في موضع الوصف بالحسن، أرادوا به: البهاء والرونق والضياء، ونصوع اللون والتمام، وإذا ذكروه في الوصف بالنباهة والشهرة، أرادوا به عموم مطلعها وانتشار شعاعها، واشتراك الخاص والعام في معرفتها وتعظيمها ... فقد يكون المشبه بالشمس في العلو والنباهة والنفع والجلالة أسود، وقد يكون منير الفعال كمد اللون، واضح الأخلاق، كاسف المنظر، غير أن في اللفظ بشاعة لا تدفع، وبعدا عن القبول ظاهر " <100> .

والجرجاني ـ علي بن عبد العزيز ـ يرى أن " بشمس " تشبيها لا استعارة، يفسرها ثم يرفضها من المتنبي <102> .

3 ـ ابن وكيع التنسي:

يقول: وقال المتنبي في مدح سعيد بن عبد الله المنبجي:

إلا يشب فلقد شابت له كبد شيبا إذا خضبته سلوة نصلا <103>

فهم أبو العباس النامي المصيصي أنه سرق هذا من أبي تمام في قوله:

شاب رأسي وما رأيت مشيب الر أس إلا من فضل شيب الفؤاد

هذا يذكر أنه قد شاب رأسه من شيب فؤاده بهمومه، والمتنبي يذكر أنه لم يشب، فلقد شابت كبده من الهموم، وشيب الرأس معنى، ويمكن أن يكون غريزة أو لسن، شيب الكبد استعارة، وزاد أبو الطيب في الكلام من ذكر خضاب السلوة، ونصول شيب فؤاده، وهذا يدخل في مماثلة السارق المسروق منه في كلامه، بزيادة في المعنى ما هو من تمامه، ولو أن أبا العباس النامي ذكر أن هذا مأخوذ من هذا لكان بعيدا منه " <104>.

4 ـ الجرجاني ـ علي بن عبد العزيز ـ

وقد أفرد الجرجاني للاستعارة فصلا بعنوان " الإفراط في الاستعارة "، ولا ينسى أن يشير إلى أن الشعراء كانت تجري على نهج منها قريب من الاقتصاد، حتى استرسل فيه أبو تمام، ومال إلى الرخصة فأخرجه إلى التعدي، وتبعه أكثر المحدثين، ...، وأن المعول في الحكم على هذا هو " أنه يميز بقبول النفس ونفورها، وينتقد بسكون القلب ونبوه " <105> .

ويقدم الجرجاني نموذجا لاستعارتين، رأى الخصوم أنه فيهما الاستعارة وخروج عن حد الاستعمال والعادة، وهما :

قوله في رثاء أخت سيف الدولة الكبرى:

مسرة في قلوب الطيب مفرقها وحسرة في قلوب البيض واليلب <106>

وقوله في مدح عضد الدولة:

تجمعت في فؤاده همم ملء فؤاد الزمان إحداها <107> .

فقال (هذا الخصم الذي نقل الجرجاني كلامه): جعل للطبيب والبيض واليلب قلوبا، وللزمان فؤادا، وهذه استعارة لم تجر على شبه قريب ولا بعيد، وإنما تصح الاستعارة وتحسن على وجه من المناسبة، وطرف من الشبه والمقاربة، فقلت له: هذا ابن أحمر يقول:

ولهت عليه كل معصفة هوجاء ليس للبها زير<108>

فما الفصل بين من جعل للريح لبا، ومن جعل للطيب والبيض قلبا، وهذا أبو رميلة يقول:

هم ساعد الدهر الذي يتقى به وما خير كف لا تنوء بساعد

وهذا الكميت، يقول :

و لما رأيت الدهر يقلب ظهره على بطنه فعل الممعك بالرمل

وشاتم الدهر العبقي ،يقول:

و لما رأيت الدهر وعرا سبيله وأبدى لنا ظهر أحب مسمعا ...الخ

فهؤلاء قد جعلوا الدهر شخصا متكامل الأعضاء، تام الجوارح، فكيف أنكرت على أبي الطيب أن جعل له فؤادا، فلم يحر جوابا <109>.

ثم يسترسل في بيان الفروق بين صور هؤلاء الشعراء وصورة المتنبي المجازية، بما يبرر للمتنبي ما فعل، ويكمل حديثه " ...، فإذا قال أبو الطيب :

مسرة في قلوب الطيب مفرقها

فإنما يريد أن مباشرة مفرقها شرف، ومجاورته زين ومفخرة، وأن التحاسد يقع فيه، والحسرة تقع عليه، فلو كان الطيب ذا قلب، كما لو كانت البيض ذوات قلوب، لأسفت، وإذا جعل للزمان فؤادا أملأته هذه الهمة، فإنما أورده على مقابلة اللفظ باللفظ، فلما افتتح البيت بقوله:

تجمعت في فؤاده همم

ثم أراد أن يقول: إن إحداها تشغل الزمان وأهله، ولا يتسع لأكثر منها، ترخص بأن جعل له فؤادا وأعانه على ذلك أن الهمة لا تحل إلا الفؤاد، وسهله في استعارة الأوصاف .

وإذا قال أبو تمام:

يا دهر قوم من أخدعيك فقد أضججت هذا الأنام من خرقك

فإنما يريد: اعدل ولا تجر وأنصف ولا تحف، ولكنه لما رآهم قد استجازوا أن ينسبوا إليه الجور والميل، وأن يقذفوه بالعسف والظلم، والخرق، والعنف، وقالوا: قد أعرض عنا، وأقبل على فلان، وقد جفانا وواصل غيرنا، وكان الميل والإعراض إنما وقع بانحراف الأخدع، وازورار المنكب، استحسن أن يجعل له أخدعا، وأن يأمر بتقويمه، وهذه أمور حملت على التحقيق، وطلب فيها محض التقويم، أخرجت عن طريقة الشعر، ومتى اتبع فيها الرخص، وأجريت على المسامحة، أدت إلى فساد اللغة، واختلاط الكلام، وإنما القصد فيها التوسط والاجتراء بما قرب وعرف، والاقتصار على ما ظهر ووضح " <110> .

الجرجاني هنا يضع آراء الخصوم نصب عينيه، ويحاول أن يجد للمتنبي منفذا، ومن خلال تبريره يتعرض لأدق المعايير الفنية الصائبة، وحين يعجز عن الدفاع يعتذر، وهو حريص على إقامة الموازنة بين جنوح الخصوم، وجنوح المتنبي، فيكثر من التنقل بين المعسكرين، يقلل من غلواء هذا، ويبرر

جنوح هذا، ومن أجل إنجاح " الوساطة "، كان يمنح الشاعر حرية واسعة ثم ينسى ما فعل في مكان آخر .

والنقد لا " وساطة " فيه، ولا " اعتذار "، ولا " دفاع "، ولو طبق فكرة حرية الشاعر وخصوصيته في التناول الفني، وبخاصة في المجاز، لما تذبذبت أحكامه، واضطربت مسيرته .

5 ـ عبد القاهر الجرجاني:

تناول عبد القاهر الجرجاني شعر المتنبي بروح الفن، التي تعتمد على قدم ثابتة من التقدير والإعجاب والإنصاف، والأخرى من البصيرة النافذة المتذوقة للجمال، ليستمتع الدارسون لشعر المتنبي ببدائعه، وفرائده .

وهذا لا يعني أن عبد القاهر قد وافقه في جميع صوره، بل رد منها ما كان متكلفا، وثمن الصور التي رآها مترعة بالخيال، ريانة بالجمال، مفعمة بالسحر .

وفي الدلائل يتحدث عن النظم، فيقول: " واعلم أن من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبرته، أن لم يحتج واضعه إلى فكر وروية حتى انتظم، بل ترى سبيله في ضم بعضه إلى بعض، سبيل من عمد إلى لآل فخرطها في سلك، لا يبغي أكثر من أن يمنعها التفرق، وكمن نضد أشياء بعضها على بعض، لا يريد في نضده ذلك، أن تجيء له منه هيئة أو صورة، بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأي العين ....، وجملة الأمر أن ههنا كلاما حسنه للفظ دون النظم، وآخر حسنه للنظم دون اللفظ، وثالثا قد أتاه الحسن من الجهتين، والإشكال في هذا الثالث، ...و أنا أكتب لك شيئا مما سبيل الاستعارة فيه هذا السبيل، ليستحكم هذا الباب في نفسك، ولتأنس به " <111>و من عجيب ذلك ما يستدل به من النادر من أقوال الشعراء ومنها قول المتنبي :

غصب الدهر والملوك عليها   فبناها في وجنة الدهر خالا <112>

" قد ترى في أول الأمر أن حسنه أجمع في أن جعل للدهر " وجنة "، وجعل البنية <113> " خالا " في الوجنة، وليس على ذلك، فإن موضع الأعجوبة في أن أخرج الكلام مخرجه الذي ترى، وأن أتى " بالخال " منصوبا على الحال من قوله " فبناها "، أفلا ترى أنك لو قلت: " وهي خال في وجنة الدهر " لوجدت الصورة غير ما ترى ؟ " <114>، وغير ذلك كثير .

ويقسم الجرجاني الاستعارة إلى: مالا يكون لنقله فائدة، وما يكون له فائدة، فيقول: " وأنا أبدأ بذكر غير المفيد، فإنه قصير الباع، قليل الاتساع، ثم أتكلم على المفيد الذي هو المقصود، وموضع هذا الذي لا يفيد نقله، حيث يكون

اختصاص الاسم بما وضع له من طريق أريد به التوسع في أوضاع اللغة، والتنوق في مراعاة دقائق في الفروق في المعاني المدلول عليها، كوضعهم للعضو الواحد أسامي كثيرة بحسب اختلاف أجناس الحيوان، نحو وضع " الشفة " للإنسان، و" المشفر " للبعير، و" الجحفلة " للفرس، وما شاكل ذلك من فروق ربما وجدت في غير لغة العرب، وربما لم توجد، فإذا استعمل الشاعر شيئا منها في غير الجنس الذي وضع له فقد استعاره منه، ونقله عن أصله، وجاز به موضعه، ...، أما قوله :

إذا أشرف الديك يدعو بعض أسرته عند الصباح وهم قوم معازيل < 115>

فاستعارة القوم ـ ههنا ـ، وإن كانت في الظاهر لا تفيد أكثر من معنى الجمع، فإنها مفيدة من حيث أراد أن يعطيها شبها مما يعقل ...

وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يجري بيت المتني (يمدح ابن العميد):

زحل، على أن الكواكب قومه لو كان منك لكان أكرم معشرا <116>

وإن لم يكن معنا اسم آخر سابق يثبت حكم ما يعقل للكواكب كالضمير في قوله " هم قوم "، وذلك أن ما يفصح به الحال من قصده أن يدعي للكواكب هذه المنزلة / يجري مجرى التصريح بذلك . ألا ترى أنه لا يتضح وجه المدح فيه إلا بدعوى أحوال الآدميين ومعارفهم للكواكب، لأنه يفاضل بينه وبينها في الأوصاف العقلية، بدلالة قوله: " لكان أكرم معشرا "، ولن يتحصل ثبوت وصف شريف معقول لها، ولا الكرم / على الوجه الذي يتعارف في الناس / حتى تجعل كأنها تعقل وتميز، ولو كانت المفاضلة في النور والبهاء وعلو المحل وما شاكل ذلك، لكان لا يلزم حينئذ ما ذكرت " <117>

ويحلل استعارة " نثرتهم " في قول المتني:

نثرتهم فوق الأحيدب نثرة كما نثرت فوق العروس الدراهم <118>

" قول المتني " نثرتهم " استعارة، لأن النثر في الأصل للأجسام الصغار كالدراهم والدنانير والجواهر والحبوب، ونحوها، لأن لها هيئة مخصوصة في التفرق لا تأتي في الأجسام الكبار، ولأن القصد بالنثر: أن تجتمع أشياء في كف أو وعاء ثم يقع فعل تتفرق معه دفعة واحدة، والأجسام الكبار لا يكون فيها ذلك، لكنه لما اتفق في الحرب تساقط المنهزمين على غير ترتيب ونظام، كما يكون في الشيء المنثور عبر عنه بالنثر، ونسب ذلك إلى الممدوح، إذ كان هو سبب ذلك الانتثار، فالتفرق الذي هو حقيقة النثر من حيث جنس المعنى وعمومه موجود في المستعار له بلا شبهة، ويبينه أن النظم في الأصل لجمع الجواهر، وما

كان مثلها في السلوك، ثم لما حصل في الشخصين من الرجال أن يجمعهما الحاذق المبدع في الطعن في رمح واحد، ذلك الضرب من الجمع عبر عنه بالنظم، كقولهم " انتظمهما برمحه "، وكقوله:

قالوا أو ينظم فارسين بطعنة

وكان ذلك استعارة، لأن اللفظة وقعت في الأصل لما يجمع في السلوك من الحبوب والأجسام الصغار، إذا كانت تلك الهيئة في الجمع تخصها في الغالب، وكأن حصولها في أشخاص الرجال من النادر الذي لا يكاد يقع، وإلا فلو فرضنا أن يكثر وجوده في الأشخاص الكبيرة، لكان لفظ النظم أصلا وحقيقة فيها، كما يكون في نحو الحبوب، وهذا النحو لشدة الشبه فيه يكاد يلحق بالحقيقة <119> .

وفي اعتماد الاستعارة على التخييل، وبعدها في هذا عن تقدير حرف التشبيه فيها، يتخذ بيت المتني: " في مدح شجاع بن محمد الطائي المنبجي " :

أسد، دم الأسد الهزبر خضابه موت، فريص الموت منه ترعد <120>

دليلا، يقول: لا سبيل لك إلى أن تقول: هو كالأسد، فقد شبهته بجنس السبع المعروف، ومحال أن تجعله محمولا في الشبه على هذا الجنس أولا، ثم تجعل دم الهزير الذي هو أقوى الجنس خضاب يده، لأن حملك ؛ له عليه في الشبه دليل على أنه دونه، وقولك بعد" دم الهزبر من الأسود خضابه " دليل على أنه فوقها، وكذلك محال أن تشبهه بالموت المعروف ثم تجعله يخافه، وترتعد منه أكتافه " <121> .

ومنه فالمتني شاعر أفاض كأس النقد، لبراعته في الشعر ووسمه بالزخارف المجازية، فكانت مجالا خصبا غذى الساحة النقدية ما بين مستنبط لها وشارح في إطار المفهوم اللغوي للمجاز، إلى أن تلقفها الإطار الفني ما بين مستحسن، وغير مستحسن ـ وأحيانا المبالغة في عدم الاستحسان ـ لأسباب قد تكون ذاتية، غير معللة تعليلا قائما على العلمية كما اتضح من منافحة الجرجاني ـ علي بن عبد العزيز ـ عن المتني، وتحولت دراسة شعر المتني من التحامل والمنافحة عنه إلى دراسته وفق النظرة التي تنظر إلى الشعر نظرة فنية تعود بصورة المتني إلى وضعها الطبيعي الإبداعي، والمتني هو ابن بيئته وثقافته ووليد ظروفه، يستفيد منها بشكل مباشر وغير مباشر، بانتهاج مسلك من المسالك التالية <122>:

ـ الاستيحاء: وهو أن يأتي الشاعر أو الكاتب بمعان جديدة تستدعيها مطالعاته فيما كتب الغير .

ـ استعارة الهياكل: كأن يأخذ الشاعر أو الكاتب موضوع قصيدته أو قصته عن أسطورة شعبية أو خبر تاريخي، وينفث الحياة في هذا الهيكل حتى ليكاد يخلقه من العدم .

ـ التأثر: وهو أن يأخذ شاعر أو كاتب بمذهب غيره في الفن أو الأسلوب، ولقد يكون هذا التأثر تتلمذا، كما قد يكون عن غير وعي، وإنما النقد هو الذي يكشف عنه .

الهوامش :

1 ـ حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 1981 م، ص103 .

2ـ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1 / 212 .

3 ـ أبو عبيدة ،مجاز القرآن، ت: د . سزكين، الخانجي، 1 /246 .

4ـ د . عبد الفتاح لاشين، البيان في ضوء أساليب القرآن الكريم، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000 م، ص131، وينظر: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ت: د . درويش جويدي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2005 م، ج1، ص101، وانظر: كتابه: الحيوان، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط 1996 م، 5 / 25 .

5 ـ د . شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، ط11، ص56 .

6 ـ د . جابر عصفور، الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، المركز الثقافي العربي، ط3، 1992 م، ص125، 126، 127 .

7 ـ الإمام أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ت: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، 2006 م، ص82 .

8 ـ أبو العباس عبد الله بن المعتز، البديع، ت: د . محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1990 م، ص85 .

9 ـ أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي، نقد النثر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص64 .

10 ـ ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ت وتقد: مصطفى الشويمي، مؤسسة أ . بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1963م، ص 197 .

11ـ الزمخشري، جار الله أبو القاسم، محمود بن عمر، أساس البلاغة، دار الفكر، 2004م، ص104، 105 .

12 ـ ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، دار التراث، ط2، القاهرة، 1973 م، ص20 .
13ـ الجرجاني ، عبد القاهر، أسرار البلاغة، ت: محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2003م، ص29 .
14 ـ الرازي، فخر الدين، محمد بن عمر، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق :د . أحمد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت، المكتب الثقافي، القاهرة، ط1، 1992م، ص114، وينظر: السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، تقد: د . يحيى مراد، مؤسسة المختار، ط2، 2006م ،ص237 .
15 ـ ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن عبد السلام الموصلي، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 1990م، 1 /74 .
16 ـ الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي، البحر المحيط، ت: لجنة من علماء الأزهر، دار الكتبي، ط3، 2005 م، 3 / 40 .
17 ـ ينظر: القرافي، شهاب الدين، أحمد بن إدريس، تنقيح الفصول في علم الأصول، عني به: توفيق عقون، دار البلاغ، ط1، 2003م، ص16، وينظر: السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد علي، مفتاح العلوم، ت: د . عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص468 .
18ـ الجرجاني، أسرار البلاغة، ص304 .
19 ـ السكاكي، مفتاح العلوم، ص468 .
20ـ القزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، ت: د . عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة، ط3، 2007م، ص230 .
21ـ سعد الدين التفتازاني، شرحه، ضمن شروح التلخيص، 4 / 25، 26 .
22 ـ 23 ـ 24 ـ أسرار البلاغة، ص260، 261، 294 .
25 ـ نفسه، ص294، 295 .
26 ـ الجرجاني، أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح: محمد عبده، ومحمد محمود التركيزي الشنقيطي، تع: السيد محمد رشيد رضا، ص283 .
27ـ نفسه، ص280 .
28 ـ السكاكي، مفتاح العلوم، ص468 .
29 ـ إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، المعجم الوسيط ،ج1، دار الدعوة، 1989م، 1 /636 .
30 ـ أساس البلاغة، ص439 .
31 ـ أسرار البلاغة ، ص27 .
32ـ نهاية الإيجاز، ص126 .
33 ـ ذو الرمة ،الديوان، ت: د . عبد القدوس أبو صالح، طبعة مؤسسة الإيمان، بيروت، 1982 م، 3 / 561 .

34ـ التنيسي ـ ابن وكيع ـ المنصف في نقد الشعر وبيان سرقات المتنبي ،ت: محمد رضوان الداية، طبعة دار قتيبة، 1982 م، ص52، 53، وينظر: القيرواني، ابن رشيق ،العمدة، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، دار الجيل بيروت ،1982م 1 / 269 .
35 ـ الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ت: محمد خلف أحمد، ومحمد زغلول سلام، طبعة دار المعارف، 1968م، ص85، 86 .
36 ـ نفسه
37 ـ الحاتمي، أبو علي، الرسالة الموضحة ،ت: محمد يوسف نجم، طبعة بيروت، 1965 م، ص69، 70 .
38ـ ابن جني ، الخصائص، ت: محمد علي النجار، ط2، المصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، 2 / 442 ،443 .
39ـ 40ـ نفسه .
41ـ العمدة، 1 / 275 .
42ـ الجرجاني، أبو الحسن، الوساطة بين المتني وخصومه، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، ص41 .
43ـ ابن جني، شرح ديوان أبي الطيب " الفسر "، ت: صفا خلوصي، طبعة بغداد 1978م، البيت: /71 .
44ـ 1 /62، وانظر، 1/ 60، 61، 339، 340، 347 .
45ـ 127 / 23 .
46ـ شرح ديوان المتني، الشرح المنسوب للمعري باسم " معجز أحمد "، ت: عبد المجيد دياب، طبعة دار المعارف، سلسلة ذخائر العرب (65)، 2 /133 .
47ـ 58 / 2
48ـ الواحدي، شرح ديوان أبي الطيب المتني، ت: فريدرك ديترصي، طبعة برلين، 1861م، ص104، 147، 184 .
49ـ 351 / 49 .
50ـ ابن عدلان الموصلي ـ عفيف الدين أبو الحسن علي، التبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبري، ضبطه وصححه ووضع فهارسه مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي، وأعيد طبعه بالأوفست ـ 1978 م، دار المعرفة، بيروت ـ 3 / 107، 158، 160، 340، 369، و4 / 14 و171 .
51ـ 645 / 6 .
52ـ المعري ـ أبو المرشد ـ تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتني، ت: محمد الصواف، ومحسن غياض عجيل طبعة دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ص228 .
53ـ 446 / 1 .
54ـ 112 / 10 .

55ـ ابن جني، الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي، ت: محسن غياض، طبعة بغداد، 1973 م، سلسلة كتب التراث (21) . 40، 41، والفسر ـ 1 / 40، 60، 206، و2 / 30، 32، 295، وابن عدلان 1 / 5، و927، و3 / 136 .
56ـ 129 / 15 .
57ـ أبو المرشد، تفسير أبيات المعاني، 17، 126، 153 .
58ـ 9 / 12 .
59ـ ديوان المتنبي شرح الواحدي، 19، وانظر: 17، 287، 510 .
60ـ 398 / 5 .
61ـ التبيان ـ 3 / 124، وانظر 1 / 10 و139، 307، 328، و3 / 31، 49، 124، 145، 195، 397، 4 / 277 .
62ـ 583 / 9 .
63ـ تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتني، 163، 164، 159 .
64ـ 5 / 27 .
65ـ ابن سيده الأندلسي، شرح المشكل من شعر المتني، ت: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، طبعة الهيئة المصرية العامة ـ 1976 م، وت: محمد رضوان الداية، منشورات دار المأمون، دمشق، 1977م، ص29، وانظر: ص30، 36، 66، 111، 114، 173 .
66ـ 80 / 35 .
67ـ الأزدي، أحمد بن علي المهلي، مآخذ الأزدي على الكندي، ت: هلال ناجي، مجلة المورد العراقية، مج6، ع3، 1977م، ص180، وانظر: ص175 .
68ـ 59 / 7 .
69ـ شرح ديوان المتني، 1 / 236، وأبو المرشد المعري، 198 .
70ـ 98 / 24 .
71ـ الواحدي، ديوان المتني، ص170، وانظر 130، 505، 599، 609 .
72ـ 73ـ التبيان ـ 2 / 277، وانظر: 1 / 42، 237، 239، 335، و2 / 36، و3 / 43، 195، 283، 339، و4 / 184 .
74ـ 110 / 36 .
75ـ تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتني، ص141 .
76ـ 423 / 3 .
77ـ الفسر ـ 1 /40 .
78ـ نفسه ـ 1 / 207، وانظر: 2 / 295 .
79ـ 210 / 17 .
80 ـ الفسر ـ 1 / 339، 340 .
81ـ 211 / 21 .
82ـ الفسر ـ 1 / 347 .
83ـ 446 / 1 .

84ـ الفتح الوهبي، ص41، 42 .
85ـ الفسر ـ 2 / 30 .
86ـ ديوان المتني، ص147 .
87ـ 127 / 24 .
88ـ شرح ديوان المتني ـ 2 / 133، وانظر: 2 / 443 .
89ـ 99 / 5
90ـ 91ـ التبيان ـ 1 / 301، 321 .
92ـ 93ـ شرح مشكل شعر المتني، ص36، 66، 88 ،115، 173 .
94ـ نفسه ،ص29، 30 .
95ـ 13 / 1 .
96ـ الكشف عن مساوئ المتني، ص240 .
97ـ الصناعتين، ص456 .
98ـ المثل السائر، 2 / 58، 105 .
99ـ 445 / 15 .
100ـ الرسالة الموضحة، ص66 .
101ـ نفسه، ص66، 67 .
102ـ الوساطة، ص254 .
103ـ 11 / 5 .
104ـ المنصف، ص115 .
105ـ الوساطة، ص429، 430 .
106ـ 424 / 17 .
107ـ 555 / 53 .
108ـ الزير: الرأي والقوة .
109ـ الوساطة، ص429 ،433 .
110ـ نفسه، ص429، 433 .
111ـ الدلائل، من ص96 إلى ص103، ت: شاكر .
112ـ ديوان المتني ـ التبيان في شرح الديوان، 1 / 145 .
113ـ البنية: يعني قلعة الحدث التي بناها سيف الدولة، وهو يقاتل الروم في سنة 344 ه ـ المحقق .
114ـ الدلائل، من ص96 إلى ص103، ت: شاكر .
115ـ قول " معازيل " جمع معزال، ومن معانيه: الراعي المنعزل، والنازل ناحية من السفر، أي المنعزل عن جماعة المسافرين، ومن لا رمح له، هامش ص28 من الأسرار .
116ـ 542 / 47 .
117ـ الأسرار، ص30، 41 .
118ـ 378 /29 .

119ـ الأسرار، ص57، 59 .

120ـ 43 / 18 .

121ـ الأسرار، ص329، 330، 331 .

122ـ مندور، محمد، النقد المنهجي عند العرب، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة ـ القاهرة، 1972 م، ص359 .